

الإبدال الصوتي في الأصوات المستعلية

د. محمد عبد الله أبو الرب *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٨/٥/٨

تاريخ القبول: ٢٠٠٩/١/٢٣

المخلص

تناقش هذه الورقة الإبدال الصوتي في الأصوات المستعلية وهي أصوات الصداد والضاد والطاء والظاء بوصفها أيضا أصواتا مطبقة، وأصوات الخاء والغين والقاف غير المطبقة. والذي يجمع بين هذه الأصوات جميعا هو صفة الاستعلاء الناتجة عن ارتفاع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى إما لإحداث ظاهرة الإطباق وإما لأن الصوت المراد إحداثه يقع في أقصى الحنك.

وقد بينت هذه الورقة شروط الإبدال الصوتي التي منها مثلا وجود العلاقة الصوتية بين الأصوات المبدلة. وحرصت على تفسير الإبدال الصوتي في الأصوات المستعلية؛ كإبدال الصداد زايبا وسينا. وتوصلت إلى أن بعض الأصوات المستعلية لم تبدل أصلا؛ لأنها لا تكون إلا أصلا حيث وردت في الكلام العربي.

وقد استقيت مادة البحث في ذلك كله من كتاب ابن جني (سر صناعة الإعراب) وكتاب القالي (الأمالي)، إضافة إلى كتب لحن العامة التي رجع إليها أيضا من خلال كتاب (لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة) لعبد العزيز مطر.

الكلمات الدالة: الإبدال الصوتي، والأصوات المستعلية.

Abstract

The Phonetic Alteration in the Velar Sounds

This paper discusses the phonetic Alteration in the velar sounds, which are the sounds (S, D, Tand Dh), which are characterized by closure sounds, and the sounds of (Kh, Gh, and Q), What bring these sound together is the velar feature resulting from the back rising of the tongue to the velum either for generation the closure phenomenon , or because outlet of the sound which wanted to cause is occur in the velum.

This paper clarifies the conditions of the phonetic alteration such as the availability of phonetic alteration between the sound alternant and the sound altered from. In addition, I have explained the phonetic Alteration in the velar sounds (Ph .A.T.V.S), like changing (S, into Z and S) and (Q into K). also they study coneluden that some these sounds absolutely do not change , because it will not be only originally, where it was stated in the Arabic speech .

I have borrowed all the material of this research from Ibn Jenney's book 'سر صناعة الإعراب' and Alqaliy's book (الأمالي), in addition to the books of the general melody, which I borrowed from what was can be found in the book of (لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة).

* قسم اللغة العربية، كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

مقدمة

١. الإبدال الصوتي:

الإبدال في معظمه لا يتعدى كونه ظاهرةً صوتيةً تقوم على تغيير في الأصوات مرده إلى أسباب عدة، فمنه ما كان نتيجةً لتطور صوتي في الصوت المبدل^(١)؛ فأصوات اللغة لا تثبت على حال، وإنما هي في تطور مستمر، وتبدل لا يهدأ؛ تغير مرةً مخرجها فتنتقل من نقطة إلى أخرى من مناطق الفم، أو تغير واحدة أو أكثر من صفاتها التي كانت لها^(٢)؛ وهذا الإبدال الصوتي، وهو ما سنعنى به من خلال دراسة تشكيلات الأصوات المستعلية . ومنه ما كان نتيجة للثغة كما في لاثيما بدل لاسيما، أو لكنة كأستتيع في أستطيع، ومنه ما كان ثمرةً لخطأ في السمع، ومنه ما كان نتيجة تصحيف كتابي ناجم عن قلة الإعجام قديماً، أو كان نتيجة ميل لتخفيف اللفظ أو التفتن فيه أو كان اعتباطاً^(٣).

1.1 شروط الإبدال الصوتي:

للإبدال الصوتي شروط لا بد من توفرها فيه، وهذه الشروط هي:

١. وجود العلاقة الصوتية.
٢. الترادف أو شبهه، أو قل اتحاد الكلمتين في المعنى على سبيل الحقيقة، وهذا يعني أن تكون إحدى اللفظتين أصلاً للأخرى.
٣. وحدة القبيلة التي يدور في لسانها اللفظان المبدلان^(٤). فإذا تحققت هذه الشروط في الإبدال عدَّ إبدالاً صوتياً. ونود أن نشير هنا إلى ما يعرف بالإبدال الصرفي، وهو - كما عرفه فؤاد ترزي - ما تضطرنا إليه ضرورة لفظية من استبدال في أصوات الكلمة بغية تيسيرها أو الوصول بها إلى هيئتها التي يشيع استعمالها بها، كاستبدال الدال المدغمة بباء افتعل في مثل (ادعى) (وأصلها ادتعى)، واستبدال الهمزة بالواو المتطرفة في مثل (استدعاء) و(أصلها استدعاو)^(٥).
- وثمة فروق بين الإبدال الصوتي والإبدال الصرفي تكمن في أن الأخير سريع، يحدث للصوت عندما يدخل تركيباً بينه وبين أحد أصواته تنافر، فتاء الافتعال تتحول إلى طاء عندما تكون فاء الفعل صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً، وهو مشروط أيضاً بالتركيب ومحدود به، فما يكاد الصوت يخرج منه حتى يسترد شكله الذي كان له، فتاء الافتعال تعود تاء عندما ينزع ما قبلها من أصوات الإطباق. كما أن بقية تاءات اللسان العربي تظل من غير تغيير^(٦). أما الإبدال الصوتي فيحدث ببطء شديد، وخلال قرون وأجيال وهو مطلق، بمعنى أنه إذا أصاب صوتاً ما فإنه لا يصيبه في تركيب دون تركيب، بل يصيبه في كل تركيب من تركيب اللغة، فأصوات التاء والذال والظاء التي

(١) ترزي، فؤاد حنا: الاشتقاق، دار الكتب، دت، ص ٢٤٥.

(٢) الأنطاكي، محمد: الوجيز في فقه اللغة، ط ٣، دار الشرق، دت، ص ٢٦٩.

(٣) ترزي، الاشتقاق، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤١ و ٢٤٤. وحامد، عبد الغفار، العربية خصائصها وسماتها، ط ٤، ١٩٩٥م، ص ٣٥٠.

(٥) ترزي، الاشتقاق، ص ٣٣٧.

(٦) أنطاكي، الوجيز، ص ٢٧٦.

أصابها التبدل في اللهجات الحديثة لم تتبدل في تركيب وتبقى في تركيب آخر، بل اختلفت كلياً من تراكيب اللغة جميعها، وحل محلها أصوات آخر هي الدال والزاي والتاء والسين والزاي المفخمة^(١).

٢. الأصوات المستعلية:

وصف ابن جنّي الاستعلاء بأنه: "أن تتصعد في الحنك الأعلى، وذكر أن من الأصوات المستعلية ما فيه إطباق وهي أربعة الصاد والضاد والطاء والظاء"^(٢). ومنها ما هو مستعلٍ دون إطباق وهي الغين والقاف^(٣).

ويُفهم من كلام ابن جنّي أن الاستعلاء غير الإطباق؛ فالإطباق - كما وصفه - هو نفسه: "أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى، مطبقاً له"^(٤) فهو يريد ارتفاع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى في شكل مقعر على هيئة ملقعة، بينما يكون طرفه ملتحمًا مع جزء آخر من أجزاء الفم مشكلاً مخرجاً من المخارج الصوتية المختلفة. وأما الاستعلاء فهو ارتفاع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى إما لإحداث ظاهرة الإطباق، وإما لأن مخرج الحرف المراد إحداثه يقع في أقصى الحنك^(٥).

إذاً أصوات الاستعلاء سبعة، هي: الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والسين، والقاف. أربعة منها فقط تشترك في صفة الإطباق، وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء. وتعرف هذه الأصوات بالأصوات المطبقة. ويدعى الصوت المطبق أيضاً مفخماً، والفرق بين الإطباق والتفخيم أن الإطباق وصف عضوي للسان في شكله المقعر المطبق على سقف الحنك، وأن التفخيم هو الأثر السمعي الناشئ عن هذا الإطباق^(٦).

٣. الصوت الطبقي:

يختلف الصوت المطبق عن الصوت الطبقي؛ فالطبيقي صوت ينطق بلامسة مؤخرة اللسان للطبق أو اقترابه منه، فالطبق عضو عضلي طري متحرك يقع في سقف الفم بين الحنك الصلب (أي الغار) واللهاة. والناسق الذي يلامسه أو يقترب منه هو مؤخر اللسان عادة؛ وذلك يحدث الأصوات الطبقية، مثل: ك، وخ، وغ. والطبق يساهم في إحداث ظاهرة الإطباق التي تنشأ عن الأصوات المطبقة، وهي: ص، وض، وظ، وط. ويدعى طبق الحنك اللين أو الحنك الخلفي^(٧).

ومن صفات الأصوات المستعلية أيضاً أنها تمنع الإمالة. فمن قال في عابِد: عابِد، لم يقل في صالِح، صالِح، ولا في ضامن، ضامن^(٨).

٤. تشكلات الأصوات المستعلية:

سنتناول الآن الأصوات المستعلية بادئين أولاً بذكر مخارجها وخصائصها، ثم الصور التي تتشكل إليها أو تبدل منها، مفسرين إيّاها تفسيراً صوتياً.

(١) أنطاكى، الوجيز، ص ٢٧٦.

(٢) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠١م): سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط ١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٤م، ج ١، ص ٧١...

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص ٧٠.

(٤) أنطاكى، محمد: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط ٢، دار الشرق العربي، بيروت، د.ت، ج ١، ص ١٧.

(٥) المرجع السابق، ج ١، ص ٢٧.

(٦) مالبيرج، برتيك: علم الأصوات، ترجمة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، د.ت، ص ١١٧.

(٧) خولي، محمد علي: معجم علم الأصوات، ط ١٩٨٢، ص ١٠٩.

(٨) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٢١٨.

٤، ١ الأصوات المطبقة:

وسنبداً بالأصوات المطبقة؛ إذ تمثل عند النطق بها أقصى درجات الاستعلاء:

١. صوت الصاد: لثوي أسناني مهموس مفخم رخو، وهو من أصوات الصغير.

يكون صوت الصاد أصلاً وبدلاً، فمن الصور أو التشكلات التي يُبدل إليها- صوت الزاي، ومثال ذلك قول الأصمعي في الأمالي: "جاءتنا زمزمة من بني فلان وصمصمة أي جماعة، وأنشد: إذا تدانى زمزم لزمزم، قال ويروي: صمصمة"^(١). لكن ابن جني نفى أن يكون هناك إبدال في تلك اللفظتين فقال: "فليس أحد الحرفين بدلاً من صاحبه؛ لأن الأصمعي قد أثبتهما معاً. ولم يجعل لأحدهما مزية على صاحبه، وإذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان، فالوجه وصحيح القضاء أن نحكم بأنهما كليهما أصلان منفردان، ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه، فلا تزال على هذا معتقداً له حتى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه. وهذا عيار في جميع ما يرد عليك من هذا، فاعرفه وقسه تصب إن شاء الله"^(٢).

إن كلام ابن جني ليؤكد لنا أن كثيراً مما في اللغة ليس من قبيل الإبدال، بل هو أصل كما هو الحال في زمزمة وصمصمة، فليست الزاي مبدلة من الصاد، وليس العكس صحيحاً. وابن جني بعمله ذلك وضع لنا طريقة سهلة لمعرفة الصحيح من المبدل؛ فإذا ما أردنا أن نعرف أن الزاي في قولنا: زمزمة، قد أبدلت من الصاد، وأن الصاد في قولنا: صمصمة، قد أبدلت من الزاي - فما علينا إلا أن نحكم - كما يقول ابن جني - بأنهما كليهما أصلان منفردان، ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه. وذكر لنا قبل ذلك أن الأصمعي قد أثبت لفظتي: (زمزمة وصمصمة) معاً، ولم يجعل لأحدهما مزية على صاحبه.

وبهذا نستطيع رد ما جاء في الأمالي من قول الأصمعي: "ويقال: نشبت المرأة على زوجها ونشزت، وهو النشوص والنشوز"^(٣). فليست الزاي بدلاً من الصاد، وليس العكس صحيحاً؛ ولتحررها، بالإضافة إلى أن كلا الصوتين أصلان منفردان، ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه، كما أنه ليس لأحدهما مزية على صاحبه؛ فقد لاحظنا كيف أن كلتا اللفظتين تتصرفان التصرف نفسه.

لكن هناك أمثلة أخرى أبدلت فيها الصاد زايًا حقيقة، فمنها ما ذكره ابن جني من قول العرب في يندر: يندر، وقولهم في مثل لهم: (لم يُحرم من فُزِد له) في فُصِد له. وفسر ذلك بقوله: فلما سكنت الصاد ضارعا بها الدال التي بعدها، بأن قلبوها إلى أشبه الحروف بالدال من مخرج الصاد، وهي الزاي، لأنها مجهورة، كما أن الدال مجهورة، فقالوا: فُزِد. ثم أضاف قائلاً: "فإن تحركت الصاد لم يجز فيها البدل، وذلك نحو صَدَر وصدف، لا تقول فيه زدر ولا زدف"^(٤).

نلاحظ من كلام ابن جني السابق أنه اشترط لإبدال الصاد زايًا أن تكون غير متحركة، فإذا حرّكت لم يجز فيها البدل، بل يجوز فيها فقط إشمامها رائحة الزاي. والحق أنه وفق في ذلك؛ فنحن عندما نقرأ أو نلفظ الصاد متحركة

(١) القالي، إسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦هـ / ٩٦٦ م): الأمالي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج ٢، ص ١١٣.

(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٢١٦.

(٣) القالي، الأمالي، ج ٢، ص ١١٣.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٥٦.

نكون قد أطلنا في نطقها وبهذا نكون قد فصلنا بينها وبين وقوعها مباشرة بعد الدال وذلك عن طريق الحركة، بالإضافة إلى أننا نكون قد قربنا في الوقت نفسه بينها وبين الدال عن طريق الحركة أيضاً: ففي قولنا: صدر، نتبين أن حركة كلا الصوتين الصاد والدال هي الفتحة.

وكلامنا هذا الذي جاء تأكيداً وتعليقاً على كلام ابن جني يثبت لنا أن الإبدال الصوتي له شروطه وقوانينه. نعم إن الأصوات في تطور مستمر، ولكنه تطور له ضوابطه. فقد رأينا كيف أن ابن جني منع أن تبدل الصاد في قولنا (صَدْر) زايًا، وعلل ذلك بقوله إن الحركة قوت صوت الصاد وحصنته؛ لذلك لم يجز إبداله زايًا. إذاً فابن جني وضع شرطاً لتحقيق إبدال الصاد زايًا، فإذا ما انتفى هذا الشرط لم يجز لك إبدالها.

إن تأثير الصاد بالدال بعدها يسمى مماثلة جزئية مدبرة متصلة. ومثله قولنا أزدق في أصدق، وقولنا التزدير في التصدير^(١). وقد قرئ: ﴿حتى يزدري الرعاء﴾ (بالزاي)^(٢).

— هل أبدلت الصاد سيناً؟

أبدلت الصاد سيناً في قول عامة الأندلس: خرس بدل خرص وهو الصوار بدل السوار وتخرس عليّ بدل تخرص، وفرصة بدل فرصة^(٣).

وتفسير ذلك أن كلاً من الصاد والسين لثوي ورخو ومهموس، والفرق بينهما أن الصاد صوت مطبق (مفخّم) والسين مرقق، فعلى هذا تكون السين نظير الصاد المرقق وهذا يعكس ميل البيئة إلى الترقيق^(٤).

ذكر فوزي الشايب أن السين إن كانت صاداً في الأصل لم يجز أن تقلب الصاد سيناً، نحو: سخرتُ منه وصخرتُ، و﴿أسبغ عليكم نعمه﴾^(٥) وأصبغ، و﴿زادكم في الخلق بسطة﴾^(٦) وبصطة. وأضاف معللاً: فمتى رأيت من هذا النوع ما يقال بالصاد والسين، فاعلم أن السين هي الأصل، لأن الأضعف يرد إلى الأقوى، ولا يرد الأقوى إلى الأضعف^(٧)، ولعلنا نذكر هنا بوضوح عبارة ابن جني: "ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً"^(٨).

يتضح لنا أن إبدال السين صاداً هو الجائز، وتحديدًا عندما يكون بعدها أحد أصوات الاستعلاء كالعين أو الخاء أو القاف أو الطاء، فهذه الأصوات تمد نفوذها إلى ما يسبقها ويتبعها من أصوات^(٩). وإنما قلبوها صاداً مع هذه الأصوات لأنها أصوات مستعلية، والسين صوت مستقل، فنقل عليهم الاستعلاء بعد التسفل لما فيه من الكلفة^(١٠).

(١) الشايب، فوزي: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ص ٢٤٣.

(٢) ابن دريد، محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ / ٩٣٣م): جمهرة اللغة، مؤسسة الحلبي، القاهرة، د.ت، ج ١، ص ١٣. والآية ٢٣ من القصص.

(٣) مطر، عبد العزيز: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص ٢٨٩.

(٤) السابق.

(٥) سورة لقمان، الآية ٢٠.

(٦) سورة الأعراف، الآية ٦٩.

(٧) الشايب، أثر القوانين، ص ٢١.

(٨) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٧٠.

(٩) عمر، أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ص ٢٢٦.

(١٠) مطر، لحن العامة، ص ٢٥٥. والاستفال ضد الاستعلاء.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يَصَاقُونَ﴾^(١) ويصاقون، و﴿مَسَّ سَقْرًا﴾^(٢) وصقراً؛ و﴿سَخَّرَ﴾^(٣) وصخر، و﴿سَرَّاطًا﴾^(٤) وصرراط. وقالوا في سَقَّتْ صَقَّتْ، وفي سَوِيْقٍ صَوِيْقٍ^(٥).

— هل أبدلت الصاد ضاداً أو طاء ؟

جاء في الأمالي قول أبي عمرو: "ما ينوض بحاجة وما يقدر على أن ينوص، أي يتحرك ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٦) ومناص ومناص واحد"^(٧)، نلاحظ من خلال ما جاء في الأمالي أن كلا الصوتين الصاد والضاد أصلان: بدليل أن كليهما يتصرفان التصرف نفسه، وليس لأحدهما مزية على الآخر، فكلاهما لغتان.

وكلامنا هذا ينسحب أيضاً على ما ورد بالصاد والطاء في أمالي أبي علي، ففيه يقول: "قال أبو علي: قال الأصمعي: يقال للناقاة إذا أقت ولدها ولم يشعر أي لم ينبت شعره: قد أملتصت وأملتصت، وهي ناقاة مملص ومملط... ويقال اعتاطت رحمها واعتاصت وهما واحد، وذلك إذا لم تكن تحمل أحواماً"^(٨).

٢- صوت الضاد : لثوي مجهور مفخم شديد

صوت الضاد لا يكون إلا أصلاً^(٩). وقد ردّ ابن جني ما جاء في الأمالي من إبدالهم إياه صاداً^(١٠)، فقال: " فأما قولهم نضنض لسانه ونصنصه إذا حركه، فأصلان، وليست الصاد أخت الضاد، فتبدل منها. وأخبرني أبو علي يرفعه إلى الأصمعي، قال: حدثنا عيسى بن عمر، قال سألت ذا الرمة عن النضناض، فأخرج لسانه فحركه، وأنشد:

تبييت الحية النضناض منه مكان الحب يستمع السدارا

وقرأت عليه بإسناده قال: قال اللحياني: سمعت أبا زيد يقول: تصوك في حزنه. قال: وسمعت الأصمعي يقول: تصوك. وهذان أيضاً أصلان، حتى تقوم الدلالة على قلب أحدهما عن صاحبه. وقد تقدم ذكر قانون هذا، وكيف ينبغي أن يكون العمل فيه"^(١١).

لقد أراد ابن جني بكلامه الأخير تحكيم الشرط الذي وضعه للحكم على إبدال الصوتين؛ فقد ذكر لنا أن الصوتين ما داما يتصرفان التصرف نفسه، فليس لأحدهما مزية على صاحبه. وهذان الصوتان كلاهما مستعمل؛ فالوجه وصحيح القضاء — على حد تعبير ابن جني — أن نحكم بأنهما كليهما أصلان منفردان، ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه حتى تقوم الدلالة على قلب أحدهما عن صاحبه^(١٢).

(١) سورة الأنفال، الآية ٦.

(٢) سورة القمر، الآية ٤٨.

(٣) سورة الرعد، الآية ٢.

(٤) سورة الفاتحة، الآية ٧.

(٥) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٢٢٠. وينظر في: العطية، خليل إبراهيم: في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ، ١٩٨٣م، ص ٧٤.

(٦) سورة ص، ص ٣.

(٧) القالي، الأمالي، ج ٢، ص ٢٣.

(٨) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥٥.

(٩) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٢١.

(١٠) القالي، الأمالي، ج ٢، ص ٢٢.

(١١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٢٢١.

(١٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٢١٨.

— هل أبدلت الضاد لاماً أو طاءً ؟

قيل في اضطجع: الطجع، فعل المازني هذا الإبدال بقوله إن بعض العرب تكره الجمع بين صوتين مطبقين ويبدل مكان الضاد أقرب الأصوات إليها وهو اللام^(١).

إن استعمال اللام مكان الضاد شذوذ، على الرغم من تقارب مخرجهما، وذلك لامتياز الضاد بالإطباق إضافة إلى كونها صوتاً شديداً في حين أن اللام صوت رخو. وقد وصف الصرفيون هذا الإبدال بالشذوذ أو الندور^(٢). هذا عن إبدال الضاد لاماً، فماذا عن إبدالها طاءً؟ قيل في مضطجع: مطجع. وتفسير ذلك أن الضاد اتصلت بالطاء مباشرة، وهما متكافئتان بالإطباق في كل منهما، إلا أن الطاء صوت مهموس والضاد مجهور، فتأثرت الضاد بالطاء لمماثلتها. وهذه المماثلة مماثلة كلية مدبرة متصلة^(٣).

وأرى أن يعد هنا إبدال الضاد طاءً إبدالاً صرفياً؛ لأنه يحدث متى ما وقعت الضاد تتلوها الطاء مباشرة، فمثلاً نقول في اضطرب: اطرب.

على أننا نجد في قول عامة الأندلس أمثلة أبدلت فيها الضاد طاءً، فمنها قول عامة صقلية: ربط في ريبض، وقولهم ضرحة وطرحة، وقوس ضروح وطروح^(٤).

وبناءً على وصف القدماء للطاء بالجهر، والضاد بالرخاوة نستطيع أن نفسر إبدال الضاد طاءً، فكلا الصوتين مطبق ومجهور، وهما من المخرج اللثوي الأسنان نفسه، ويتغير صفة الرخاوة في الضاد إلى الشدة أبدلت طاءً^(٥).

وبناءً على وصف المحدثين لكلا الصوتين بالشدّة والإطباق نفسر إبدال الضاد طاءً؛ فكلا الصوتين من مخرج واحد لثوي أسناني، غير أن الضاد مجهور والطاء مهموس، فبتغير صفة الجهر بالضاد إلى الهمس أبدلت طاءً. ومن إبدالات الضاد أيضاً في قول عامة صقلية إبدالها دالاً؛ إذ يقولون: غردوف بدل غرضوف^(٦). وتفسير ذلك أن كلا الصوتين من مخرج واحد، وهو المخرج اللثوي الأسنان، وكلاهما مجهور وشديد، والفرق بينهما أن الضاد مطبق (مفخم) والدال مرقق، فعلى هذا تكون الدال نظير الضاد المرقق.

٣— صوت الطاء: لثوي مهموس مفخم شديد .

صوت الطاء يكون أصلاً وبدلاً، فمن تشكلاته صوت التاء؛ إذ جاء في الأمالي قول الأصمعي: "الأقطار والأقثار: النواحي،... ويقال: ما أستطيع وما أستتيع"^(٧) وكذلك قول عامة الأندلس للعود الذي يتخر به: كست بدل كسط^(٨).

(١) الأزهرى، خالد زين الدين بن عبدالله (ت ٩٠٥هـ / ١٤٩٩م): شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، دت، ج ٢، ص ٣٦٧.

(٢) حامد، العربية، ص ٣٥٤.

(٣) الشايب، أثر القوانين، ص ٢١٨.

(٤) مطر، لحن العامة، ص ٢٧٧.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٧٨.

(٧) القالي، الأمالي، ج ٢، ص ١٥٦. وقد بينا من قبل أن قول (استتيع) بدل (أستطيع) هو لكنة؛ وهذا يعني أن إبدال الطاء تاء هنا ليس إبدالاً صوتياً.

(٨) مطر، لحن العامة، ص ٢٧٦.

ونفس ذلك بأن كلا الصوتين من مخرج واحد لثوي أسناني، وكلاهما مهموس وشديد، غير أن الطاء صوت مطبق، فانتقالها إلى التاء يتطلب ترقيقها، وعلى هذا تكون التاء النظير المرقق للطاء. ومن تشكلاتها أيضاً صوت الدال، فقد جاء في الأمالي قول الأصمعي: "ويقال مط الحرف ومدّه بمعنى واحد، ويقال: ماله عليّ إلا هذا فقد، وإلا هذا فقط، والإبعاد والإبعاط واحد"^(١) وكذلك قول عامة الأندلس: رجلٌ مند بدل مط^(٢).

بناءً على وصف القدماء للطاء بالجهر، نستطيع أن نفسر إبدالها دالاً، فكلا الصوتين من مخرج واحد لثوي أسناني، وكلاهما شديد ومجهور، غير أن الطاء صوت مطبق، فانتقالها إلى التاء يتطلب ترقيقها، فلولا الإطباق — كما قال ابن جني — لصارت الطاء دالاً^(٣).

وبناءً على وصف المحدثين للصوتين كليهما بالشدّة، نفسر إبدال الطاء دالاً، فكلا الصوتين من مخرج واحد لثوي أسناني، غير أن الطاء صوت مطبق ومهموس، فيتغير صفة الإطباق والهمس فيه إلى الترقيق والجهر أبداً دالاً.

٤، ٢ تشكلات الطاء إلى أخواتها المطبقات :

أ — إبدال الطاء صاداً :

تتأثر الطاء بالصاد قبلها فتصبح صاداً، وذلك كما في: اصطبر إذ تصير إلى اصبر. ونقول هو مصبر بدل مُصطبر. وتفسير ذلك أن كلا الصوتين من مخرج واحد لثوي أسناني، وكلاهما مهموس ومفخم، غير أن الصاد رخو وصغيري والطاء شديد، فبسبب قوة الصاد الناشئة عن الصغير أبدلت الطاء صاداً^(٤).

ب — إبدال الطاء ضاداً :

تتأثر الطاء بالضاد فتصبح ضاداً، وذلك كما في قولهم: اضطجع: اضجع. ونقول هو مضجع بدل مضطجع^(٥). وتفسير ذلك أن كلا الصوتين من مخرج واحد هو المخرج اللثوي الأسناني، وكلاهما مفخم وشديد، غير أن الطاء مهموس والضاد مجهور؛ ولذلك أبدلت الطاء ضاداً؛ لأنها تفوقت عليها بالجهر^(٦).

ج — إبدال الطاء ظاء :

تتأثر الطاء بالظاء قبلها فتصبح ظاء، وذلك نحو: مظعن ومظلم واطعن واطلم، فالأصل فيها: مظطن، واطططن واطظطم^(٧).

ويفسر ذلك بأن كلا الصوتين من مخرج واحد هو المخرج اللثوي الأسناني، وكلاهما مفخم، غير أن الظاء صوت مجهور ورخو، والطاء مهموس ولكنه شديد، فأبدلت الطاء ظاء لأنها تفوقت عليها بالجهر.

(١) القالي، الأمالي، ج ٢، ص ١٥٥.

(٢) مطر، لحن العامة، ص ٢٧٦.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٧٠.

(٤) الشايب، أثر القوانين، ص ١٨٩.

(٥) المرجع السابق، ص ١٩٣.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

لعلنا نلاحظ أخيراً أن ثمة شرطاً مهماً لإبدال الطاء بإحدى أخواتها المطبقات (ص، وض، وظ)، يتمثل في اتصالها بها مباشرة. وعليه فإن هذه الإبدالات جميعاً بوصفها إبدالات صرفية أقرب منها بوصفها إبدالات صوتية.

٤ - صوت الظاء: لثوي مجهور مفخم رخو.

ذكر ابن جني أن الظاء تكون أصلاً لا بدلاً. ونص على أن الظاء لا توجد في كلام النبط، فإذا وقعت فيه قلبوها طاء، ولهذا قالوا في ناظور: ناظور^(١).

لكن ابن جني أجاز أن تبدل الظاء طاء، فقال في ذلك: "ومنهم من إذا كانت الطاء ظاء أبدلت التاء طاء، ثم أبدلت الظاء طاء، وأدغم الطاء في الطاء، فيقول أظهر بحاجتي، وظلمته فاطم، وذلك لما بين الظاء والطاء من المقاربة في الإطباق والاستعلاء"^(٢).

إذا تتأثر الظاء في (افتعل) بالطاء بعدها فتصبح طاء، وذلك كما في المثال الذي ذكره لنا ابن جني، وهو: اظلم فتصير اطم. ومثله أيضاً: مطمن في مظطن.

وتتأثر الظاء أيضاً في (فعلت) بالطاء بعدها فتصبح طاء مثلها، وذلك نحو: حفظ في حفظ التي أصلها حفظت^(٣).

وتفسير ذلك كله أن كلا الصوتين من مخرج واحد هو المخرج اللثوي الأسناني، وكلاهما مهموس ومفخم، غير أن الظاء رخو والطاء شديد، ولذلك تفرق صوت الطاء لشدته، وذلك بعد أن وقع مباشرة بعد الظاء. وإيداله ظاء يعد من قبيل المماثلة الكلية المدبرة المتصلة. ثم أننا لا ننسى القول بأن هذه الإبدالات بوصفها إبدالات صرفية أقرب منها بوصفها إبدالات صوتية.

وفي قول عامة الأندلس جاءت أمثلة أبدلت فيها الظاء ذالاً، فمن ذلك قولهم: أقبلت المرأة تخنظي وتخنذي، إذا رفعت صوتها بالوقية^(٤).

وتفسير ذلك أن كلا الصوتين من مخرج واحد هو المخرج اللثوي الأسناني، وكلاهما مجهور ورخو، غير أن الظاء صوت مطبق والذال مرقق، فرقت الظاء، ولذلك أبدلت ذالاً، فلو لا الإطباق - كما قال ابن جني - لصارت الظاء ذالاً^(٥).

٤، ٣ أصوات الاستعلاء غير المطبقة :

وفي ما يأتي الإبدالات الصوتية في أصوات الاستعلاء غير المطبقة :

١ - صوت الخاء: لهوي مهموس مفخم رخو.

ذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب أن الخاء تكون أصلاً لا غير^(١). وهذا يعني أنها لا تكون بدلاً بحيث تبدلها بصوت آخر، وعليه فإننا نجد صوراً أخرى تتشكل إليها الخاء.

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٢٢٢.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢٤.

(٣) الشايب، أثر القوانين، ص ١٧.

(٤) مطر، لحن العامة، ص ٢٧٤.

(٥) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٧٠.

(٦) المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٩.

وأكد ابن جنى كلامه ذلك بنفيه أن يكون صوت الخاء قد أبدل حاء في قول أبي زيد: "خمص الجرح يخلص خموصاً، وحمص يحمص خموصاً، وانخمص انخمصاً" (١). ونفى أيضاً أن يكون صوت الحاء قد أبدل خاء في قول أبي علي: "وانخمص انخمصاً، ذكره أبو زيد في مصادره: إذا ذهب ورمه" (٢).

وعلى ذلك قائلاً: "ألا ترى أن كل واحد من المثاليين يتصرف في الكلام تصرف صاحبه، فليست لأحدهما مزية من التصرف والعموم في الاستعمال يكون بها أصلاً، ليست لصاحبه. ومع هذا فإنك تجد لكل واحد منهما وجهاً يحقق له صرفه؛ وذلك أن خمص بالحاء، من الشيء الخميص الضامر، وهذا واضح، لأن الجرح إذا ذهب ورمه، فهو فيه كخمص البطن؛ وأما الحمص بالحاء فهو من الحمص، ألا ترى أن الحمصة صغيرة مجتمعة ضامرة فهذا يشهد بأن الحرفين أصلان، وأنه ليس أحدهما أصلاً لصاحبه، ولا بدلاً منه" (٣).

على أننا نجد في أمالي أبي علي القالي أمثلة لكلمات وردت بالحاء والحاء، فمن ذلك قول الأصمعي: "الخششي والحشي؛ اليابس، وأشد للحجاج* والهدب الناعم والخشي*... وقال أبو عبيدة: المخسول والمخسول: المرذول، وقد حسنته وخسلته" (٤).

إن كل واحد من تلك الأمثلة يتصرف في الكلام تصرف صاحبه؛ ولذلك ليست لأحدهما مزية من التصرف والعموم في الاستعمال يكون بها أصلاً، ليست لصاحبه. وهذا يثبت أن الصوتين أصلان، وأنه ليس أحدهما أصلاً لصاحبه، ولا بدلاً منه. وكلامنا هذا ينسحب أيضاً على قول الأصمعي في الأمالي: "اطرهم واطرخم إذا كان مشرفاً طويلاً... ويقال: بخ بخ، وبه به إذا تعجب من الشيء ويقال: صخرته الشمس وصهرته إذا اشتد وقعها عليه" (٥). هذا بالإضافة إلى احتمال كونه لغات لأقوام مختلفين.

ومما يؤكد أيضاً أن صوتي الخاء والحاء لا يكونان إلا أصليين ردأ ابن جنى ما جاء من إنشاء ابن الأعرابي شعراً أبدلت فيه الخاء حاء.

وفي ما يأتي كلام ابن جنى كما جاء في كتابه سر صناعة الإعراب: "ولا تكون الحاء بدلاً ولا زائدة أبداً إلا فيما شد عنهم. وأشد ابن الأعرابي:

ينفخن منه لهبا منفوحاً

لمعا يرى لا ذاكياً مقدوحاً

قال أراد: منفوحاً، فأبدل الخاء حاء. قال: ومثله قول روية:

غمز الأجارى ريم السنخ

أبلخ لم يؤلذ بنجم الشخ

قال: يريد: السنخ" (٦).

وقد علق محققو كتاب سر صناعة الإعراب على الشاهد الأول بقولهم: ومحل الشاهد في هذا الرجز أن قائله أراد: ينفخن ومنفوحاً، بالحاء المعجمة فيها، فقال: ينفخن ومنفوحاً، بالحاء المهملة، ليوافق روي هذا الرجز كله، لأنه

(١) ابن جنى، سر صناعة الإعراب.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) القالي، الأمالي، ج ٢، ص ١١.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥٥.

(٦) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٩٦-١٩٧.

حائي^(١). وعلقوا أيضاً على الشاهد الثاني بقولهم: والشاهد فيه: إبدال الحاء من الخاء في السنج، وهو شاذ كما نبه عليه البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية^(٢).

إن كلام ابن جنّي السابق يؤكد الشروط التي اتخذناها آنفاً لعد تشكلات بعض الأصوات إبدالاً، ولو أننا - كما يقول عبد الغفار حامد - نتبعنا الكلمات التي يظن فيها الإبدال كلها، أو قيل به فيها، وهي كثيرة في بطون المعاجم، وكتب اللغة، وطبقنا عليها تلك الأسباب لأخرجنا الكثير منها من دائرة الإبدال؛ فلم يبق فيها منه إلا القليل^(٣).

أقول لو أردنا أن نفسر إبدال الخاء حاء تفسيراً صوتياً، على اعتبار أن الحاء أبدلت منها فعلاً، فإن تفسير ذلك أن مخرج هذين الصوتين متقارب، فالحاء مخرجها لهوي، في حين أن الحاء مخرجها حنجري، وقد اتفق كلا الصوتين من حيث الصفات في كونهما مهموسين ورخوين، غير أن الخاء صوت مفخم، والحاء صوت مرقق فالنطق بالحاء حاء ترقيق له.

وفي قول عامة الأندلس جاءت أمثلة أبدلت فيها الخاء غينا، فمن ذلك قول عامة صقلية: غفارة وغفير، بالغين بدل: خفارة وخفير^(٤).

ونفسر ذلك بأن مخرج هذين الصوتين (خ، و) واحد، وهو أدنى الحلق إلى الفم، وكلاهما رخو ومفخم، غير أن الغين صوت مجهور، والحاء نظيره المهموس، فالنطق بالحاء غيناً تجهير له^(٥).

ويذكر لنا أيضاً عبد العزيز مطر أنه قد روي بالوجهين الخاء والغين قول عامة بغداد: دخل في غمار الناس، مع أن ابن الجوزي عده خطأ، وقال إن الصواب: خمار. والجوهري يعد خمار الناس لغة في غمارهم، أي زحمتهم وكثرتهم^(٦).

ثم قال عبد العزيز: ومثله قولهم: أباد الله خضراءهم، قال ابن الجوزي: والصواب: غضراءهم. وهو في هذا جار على رأي الأصمعي، مع ورود التعبير بالحاء والغين، فالذين قالوا: خضراءهم، يعنون سوادهم ومعظمهم، والذين قالوا: غضراءهم، يعنون خيرهم وغضارتهم^(٧).

وهذا يؤكد من جديد أهمية تلك الشروط الخاصة بالإبدال؛ للحكم على مثل تلك التشكلات بأنها إبدال أم لا.

٢- صوت الغين: لهوي مجهور مفخم رخو.

صوت الغين لا يكون إلا أصلاً^(٨). جاء في سر صناعة الإعراب قولهم: (خطر بيده يخطر، وخطر يخطر) فعلق عليه ابن جنّي بقوله: "فالغين كأنها بدل من الخاء لكثرة الخاء، وقلة الغين، وقد يجوز أن يكونا أصليين؛ إلا أن أحدهما أقل استعمالاً من صاحبه"^(٩). وكان تعليق ابن جنّي هذا هو عينه في قولهم: لغني في لعل.

(١) المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٦.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٧.

(٣) حامد، العربية، ص ٣٥٦.

(٤) مطر، لحن العامة، ص ٣٠٢.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٠١-٣٠٢.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق، ص ٣٠٢.

(٨) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٢٤٧.

(٩) المصدر السابق.

وقال في قولهم: عث الطعام وغلثه، وقولهم: النَّشُوع والنشوق — قال إنها لغات؛ وذلك لاستوائها في الاطراد والاستعمال^(١).

وفي قول العامة أبدلت الغين خاءً، فمثال ذلك قول عامة الأندلس للركاب من الجلد: خرز بالحاء، بدل غرز بالغين^(٢).

ويفسر ذلك بأن مخرج هذين الصوتين واحد وكلاهما رخو، غير أن الغين صوت مجهور، والحاء نظيره المهموس، فالنطق بالغين خاء تهميس للصوت^(٣).

٣- صوت القاف: لهوي مهموس مفخم شديد .

ذكر ابن جني أن القاف لا تكون إلا أصلاً^(٤). ولكنه ذكر في باب الكاف أن القاف قد أبدلت كافاً فقال: "وأخبرني أبو علي قراءة عليه، عن أبي بكر، عن بعض أصحاب يعقوب عنه، قال: قال أبو عمرو: يُقال أعرابي كح وأعرابية كحة، تريد قح وقحة. قال: وقال الأصمعي القح: الخالص من اللؤم ولكرم". ثم قال معلقاً على ذلك: "فينبغي أن تكون الكاف في كح بدلاً من قاف قح؛ لأن أبا زيد حكى في جمعه أقحاح، ولم نسمعهم قالوا أكحاح"^(٥).

ويسوغ لابن جني قوله بإبدال القاف كافاً بأنه لم يعتمد الأصوات التي كان البديل فيها قليلاً غير مطرد. وهو نفسه ذكر ذلك في كتابه، فقال: "وقد تقدم من قولنا في الحروف التي تبدل في بعض المواضع وهي غير مذكورة في حروف البديل الأحد عشر، وإنما لم تحتسب هناك من حيث كان البديل فيها قليلاً غير مطرد، ما فيه مقتنع إن شاء الله"^(٦).

جاء في أمالي أبي علي القالي قول الأصمعي: "يقال: إناء قربان وكربان إذا أردنا أن يمتلئ. ويقال: تمسق به وتمسك به إذا لزمه. والأههب والأكهب: لون إلى الغبرة... ويقال: قهرت الرجل أقهره وكهرته أكهره قال: وسمعت بعض غنم بن دوران تقول: ﴿فلا تكهر﴾"^(٧).

إذا أبدلت القاف كافاً، وتفسير ذلك كله أن مخرج هذين الصوتين واحد، وكلاهما مهموس وشديد، غير أن القاف صوت مفخم، والكاف صوت مرقق؛ فالنطق بالقاف كافاً ترقيق له.

إضافة إلى ما سبق، فقد نقل لنا ابن جني قول قريش: كشطت، وقول قيس وتميم: قشطت، بالقاف. ثم قال: "فليست القاف في هذا بدلاً من الكاف؛ لأنهما لغتان لأقوال مختلفين"^(٨). وقد ذكر عبد الغفار أن العلاقة بين القاف والكاف في مثل (قشطت وكشطت) قوية، فلا مانع من التبادل بينهما، وهما — مع ذلك — لهجتان فالقاف تميمية، لاختيار تميم للأصوات المستعلية القوية، والكاف حجازية، لاستغالها ورقتها^(٩).

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) مطر، لحن العامة، ص ٣٠٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٠١-٣٠٢.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٢٧٨.

(٥) المصدر السابق، ج ١، ص ٢٨٠.

(٦) المصدر السابق، ج ١، ص ٢٨١.

(٧) القالي، الأمالي، ج ٢، ص ٩ من سورة الضحى ١٣٩.

(٨) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٢٧٨.

(٩) حامد، العربية، ص ٣٥٢.

وفي كتب لحن العامة نجد مفردات وقع فيها صوت القاف وقد أبدل كافا. فهم يقولون في: ترقوة، وحق، وحقّة- يقولون: تركوة، وحك، وحقّة^(١). فانتقال مخرج القاف إلى الأمام في هذه الأمثلة يدل على ميل عامة الأندلس وصقلية إلى الترقيق.

ويذكر لنا عبد العزيز مطر أن ابن مكي ذكر صورة أخرى تطورت إليها القاف فنقل عنه قول عامة صقلية للقميص الذي لا كم له: بكيرة بحرف بين الكاف والقاف. وعلق على ذلك بقوله: "وهذا الصوت الذي بين الكاف والقاف هو ما نسميه الآن (الجيم القاهرية). وانتقال القاف إلى الأمام قليلاً ينتج هذا الصوت الشديد المجهور الذي وصفه ابن مكي بأنه بين الكاف والقاف، وهو صوت كان معروفاً في لهجة تميم"^(٢).

وقد ذكر بروكلمان (C. Brockelmann) أن صوت القاف هذا الصوت الطبقي الشديد المهموس قد تحول إلى صوت مجهور في بعض لهجات سوريا، كما تحول في بعض لهجات البدو إلى صوت مغسور. أما في مصر وفلسطين، فقد سقط غالباً ولم يبق مكانه إلا همزة محققة، مثل $\text{amar} < \text{kamar}$ (قمر)^(٣).

(١) مطر، لحن العامة، ص ٣٠٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠١.

(٣) بروكلمان، كارل: فقه اللغات السامية، تحقيق رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م، ص ٤٨.